كتاب الحدود في علم النحو

لأبي الحسن بن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني
296-384

بسم الله الرحمن الرحيم
اللهم صل وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

نبذة عن الرماني

يعرف بالأخشيدي وبالوراق واشتهر بالرماني، لغوي، نحوي، متكلم، ومفسر، أصله من سامَّراء بالعراق، أخذ عن ابن السراج، وابن دريد،والزجاج، له تصانيف كثيرة منها: الجامع الكبير في التفسير، المبتدأ في النحو، معاني الحروف. (أنظر ترجمته في بغية الوعاة للسيوطي: ص/344/كشف الظنون لحاجي خليفة)

هذه الرسالة تعد بحق مدخل إلى علم النحو ، حيث عرف الرماني رحمه الله المصطلحات التي يحتاج اليها المبتدأ في علم النحو وعلله وذلك بنفس الطريقة الذي انتهجه في رسالته في معاني الحروف ؛ ويتميز أسلوبه بالدقة، والتركيز إلى جانب جزالة العبارة.

بسم الله الرحمن الرحيم
ولله الأمر من قبل ومن بعد

باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي القياس والبرهان والبيان والحكم و الحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء والتغيير والتصريف والغرض والسبب والمعرفة والنكرة والمفرد والجملة والتثنية والجمع والمرفوع والمنصوب والمجرور والتوابع والصفة والبدل والنسق والحال والتمييز والإضافة والمصدر والاشتقاق والمظهر والمضمر والفائدة والعامل والحذف والذكر والمركب والمقيد والاستثناء والحقيقة والمجاز والجنس والنوع والقوة والضعف والتخفيف والترخيم والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث والنظير والنقيض والتقدير والتحقيق والأصل والفرع والمطرد والنادر والخبر والاستفهام والجزاء والجواب والمستقيم والحال

والعارض واللازم والضروري والمعنى واللفظ والكلام والعرض والداعي والصارف والاستعارة والحقيقة والمادة والمرتبة والمناسبة والخاصة والمغني والمحتاج والعظيم والحقير والحادث وثم حدود باب الموصولات.

باب الحدود

1. القياس الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني وفي فساد الثاني فساد الأول.
2. البرهان بيان أول عن حق يظهر فيه أن الثاني حق.
3. البيان إظهار المعنى للنفس كإظهار الرؤية للشخص.
4. الحكم خبر مما تقتضيه الحكمة مما فيه الفائدة.
5. العلة تغيير المعلول عما كان عليه.
6. الدلالة إظهار المدلول عليه.
7. الاسم كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان وحذار اسم لأنه يدل دلالة البيان .
8. الفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الإفادة
9. الحرف كلمة تدل على معنى إلا مع غيرها مما معناها في غيرها.
10. الإعراب تغيير آخر الاسم بعامل.
11. البناء لزوم آخر الكلمة بسكون أو حركة.
12. التغيير تصيير الشيء على خلاف ما كان بانقلابه عما كان.
13. التصريف تصيير الشيء في جهات مختلفة.
14. الغرض مقصد يظهر فيه وجه الحاجة إليه والمنفعة به وله أسباب تطلب من أجله فالغرض في النحو تبيين صواب الكلام من خطأ على مذهب العرب بطريق.
15. لقياس.
16. السبب عمل يؤدي إلى الغرض والغرض أول والطلب آخر في السبب.
17. المعرفة المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية والعلامة اللفظية على وجهين علامة موجودة وعلامة مقدرة فالموجودة الألف واللام والمقدرة في ثلاثة أشياء الاسم العلم والمضمر والمبهم.
18. النكرة المشترك بين الشيء وغيره في موضعه.

19. المفرد هو المذكور وحده من اسم وفعل وحرف.
20. الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة.
21. التثنية صيغة مبنية من الواحد للدلالة على الاثنين.
22. الجمع صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين.
23. المرفوع كلمة عمل فيها عامل الرفع.
24. المنصوب كلمة عمل فيها عامل النصب.
25. المجرور كلمة عمل فيها عامل الجر.
26. التوابع وهي الجارية على إعراب الأول وهي خمسة.
27. التأكيد والصفة وعطف البيان والنسق.
28. الصفة قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له.
29. البدل قول يقدر في موضع الأول.
30. النسق تبع للأول على طريق الشركة.
31. الحال انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه للزيادة في الفائدة .
32. التمييز تبين النكرة المفسرة للمبهم.
33. الإضافة اختصاص أول بشأن داخل في اسمه كالجزء منه.
34. المصدر اسم لحادث يوجد فيه الفعل.
35. الاشتقاق فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل.
36. المظهر المدلول عليه اسمه على غير جهة الراجع إلى ذكره.
37. الفائدة الدلالة على القطع بأحد الجائزين فيما يحتاج إليه عامل.
38. الإعراب هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى.
39. الحذف إسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها.
40. الذكر وجود كلمة على جهة التذكير بالمعنى.
41. المركب هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد.
42. المقيد هو الموصول بما يعين المعنى.
43. المطلق هو المجرد مما يعين المعنى.

44. الاستثناء إخراج بعض من كل بمعنى إلا.
45. الحقيقة الدلالة على المعنى من غير جهة الاستعارة.
46. المجاز تجاوز الأصل إلى الاستعارة .
47. الجنس صنف يعمه معنى مشتق وينقسم إلى أنواع مختلفة.
48. النوع أحد أقسام الجنس المختلفة كالحيوان والإنسان والجنس يحمل على نوعه كقولك: كل إنسان حيوان والجمع لا يحمل على واحده كقولك: كل نفر أنفار لأنه على تقدير كل رجل رجال وكل نمر نمور وواحد الجنس نوع .
49. القوة خاصة يمكن بها ما لا يمكن بما هو نقيض صفتها فالاسم أقوى من الفعل لأنه يمكن أن يستغنى بالاسم عن الفعل في الفائدة ولا يمكن أن يستغنى بالفعل والبيان عن الشيء في عينه أقوى من البيان عنه في الجملة لأنه يمكن الإشارة إليه إذا ولا يمكن بالجملة والفعل أقوى في العمل من الاسم لأنه يمكن أن يدل به على أنه عامل في كل موضع يقع فيه وليس ذلك في الاسم.
50. الضعف نقصان القوة عن الحد وهي عليه كذا والنادر أضعف من المطرد في البيان.
51. التخفيف تسهيل ما يثقل على اللسان أو في الطباع.
52. الترخيم حذف آخر الاسم في النداء.
53. الممدود هو المختص بمد الصوت في آخره.
54. المقصور هو المختص بألف مفرد في آخره كذا كقولك: الهواء هواء الجو والهوى هوى النفس.
55. المذكر الخالي من علامة التأنيث في اللفظ والتقدير.
56. المؤنث الكائن بعلامة التأنيث في اللفظ أو التقدير والمؤنث الحقيقي هو المختص بفرج الأنثى والمذكر الحقيقي هو المختص بفرج الذكر.
57. النظير هو الشبيه بما له مثل معناه وإن كان من غير جنسه كالفعل المتعدي نظير الفعل الذي لا يتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر وغير ذلك من الوجوه نحو استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال.
58. النقيض هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة وهو على وجهين أحدهما على طريق الإيجاب والآخر

على طريق السلب نحو موجود معدوم واللاحي موجود ليس بموجود.

59. التقدير المختص بأن المعنى فيه على خلاف ما هو به كما أن الكذب الخبر عن الشيء بخلاف ما هو به والمعنى المقدر يحتاج إليه للبيان عن حق وكل كذب مقدر وليس كل مقدر كذبا.

60. المحقق هو المختص بأن المعنى فيه على ما هو به كالصدق الذي هو خبر مخبره على ما هو به.

61. الأصل أول يبنى عليه ثان .

62. الفرع ثان يبنى على أول.

63. المطرد الجاري على النظائر.

64. النادر الخارج عن النظائر إلى قلة في بابه.

65. الخبر كلام يجوز فيه صدق أو كذب.

66. الاستفهام طلب الفهم.

67. الاستخبار طلب الخبر.

68. الجزاء المستحق بالعمل من الخير والشر وهو جواب الشرط.

69. المستقيم هو المستمر في جهة الصواب.

70. المحال هو المنقلب بالتناقض الذي فيه .

71. العارض هو المار على طريق النادر.

72. اللازم هو المار على طريق المطرد.

73. المحسن هو المتقبل في نفس الحكيم.

74. القبيح هو المتكره في نفس الحكيم.

75. الجائز هو المار على جهة الصواب.

76. الضرورة هي المداخلة فيما لا يمكن الامتناع منه وإن ضر.

77. المعنى مقصد يقع البيان عنه باللفظ.

78. اللفظ كلام يخرج من الفم .

79. الكلام ما كان من الحروف دالا بتأليفه على معنى.

80. الغرض المتعمد الذي يظهر وجه الحاجة إليه والمنفعة به وله أسباب يطلب من أجله.

81. الداعي إلى الشيء المقوي له بأنه ينبغي.

82. الصارف عنه المضعف له بأنه لا ينبغي أن يفعل.

83. الاستعارة إجراء الكلام على غير ما هو له في الأصل للمبالغة.
84. الحقيقة إجراء الكلمة على ما هي له في أصل اللغة .
85. الصورة خاصة تأليف ينفصل من سائره بعظم شأنه.
86. المادة ترادف المعاني علي الشيء بكثرة.
87. المرتب منزلة للشيء هو أحق به.
88. المناسبة شركة قريبة كالولادة.
89. الخاصة معنى صفة الشيء دون غيره.
90. والمغني عن الشيء هو المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة في انتقاء صفة النقص.
91. المحتاج إلى الشيء هو المختص بما في وجوده وعدمه صفة نقص.
92. العظيم هو المختص بشدة الحاجة إليه أو إلى انتقائه.
93. الحقير هو المختص بشدة الحاجة إليه أو إلى انتقائه.
94. الحادث الموجود بعد أن لم يكن

باب حدود الموصولات .

العلم الذي يتعدى إلى مفعولين هو الذي يدخل على المبتدأ والخبر بعد ذكر الفاعل ؛ والعلم الذي لا يتعدى إلى مفعولين ما عدا العلم وهو على وجهين أحدهما لا يتعدى كقولك: دريته والآخر يتعدى إلى واحد كقولك: عرفت زيدا وذلك أنه بحسب ما ضمن من معنى المعلوم أفعل الذي لا يضاف إلا إلى الجمع وهو واحد منه هو الذي فيه معنى يزيد كذا على كذا كقولك: الياقوت أفضل الحجارة ولا يجوز الياقوت أفضل الزجاج لأنه ليس بعض الزجاج ويجوز يوسف أفضل الاخوة ولا يجوز يوسف أفضل إخوته لأن إخوته غيره ويجوز مررت بأحمركم لأنه ليس فيه معنى يزيد كذا على كذا فيجوز أن يضاف إلى غيره وكذلك كل ما كان من الألوان نحو هذا العبد أسودكم؛

الجواب الذي يشبه العطف هو الجواب بالفاء كقولك :لا تدن من الأسد فيأكلك لأنه بمنزلة لا تدن من الأسد فأنك إن تدن منه يأكلك؛

الاسم الذي في موضع الفائدة يحتمل التعريف والتنكير هو الذي في موضع الفائدة نحو خبر الابتداء في قولك زيد قائم وزيد القائم ؛

والذي لا يحتمل التعريف هو الذي في موضع الزيادة في الفائدة نحو هذا زيد قائما ولا تجوز على الحال هذا زيد القائم معتمد البنيان الذي لا يجوز حذفه هو الفاعل لأنه مضى بذكره بقوة تعلقه به ومعتمد البنيان الذي يجوز حذفه المبتدأ لأنه يجوز أن يخلو الاسم من خبر إذا كان مضافا أو مفعولا وهو واحد يتصرف في هذه المواضع وليس كذلك الفعل لأنه لا يقع موقعا إلا وهو متعلق بالفاعل الذي يصلح أن يضاف إليه هو الاسم الذي ينبئ عن الأول ويقع موقع الجزء منه ولا يصلح مثل ذلك في الحرف ولا الفعل؛

الاسم الذي لا يجوز أن يوصف هو الناقص المتمكن بالإبهام وتضمين معنى الحرف نحو كيف ومتى وأين ومن وما وإذ وإذا وحيث؛

العطف على التأويل هو المحمول على الموضع نحو: لا أم لي إن كان ذاك ولا أب ؛ لأن فيه معنى ما أم لي ولا أب ؛ أفعل الذي يتعاظم ويتبين بالتمييز هو بمعنى أفعل من كذا كقولك: هو أحسن منك وجها وهو خلاف هو أحسن وجه؛

الاستثناء الذي يصلح فيه تفريغ العامل هو الاستثناء من منفي كقولك: ما في الدار إلا زيد وما سار إلا عمرو؛

المحذوف الذي لا يجوز إظهاره هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى نحو إياك في التحذير والذي يجوز أن يحذف ما عليه دليل من غير إخلال والذي عليه دليل هو على وجهين منه ما يصحبه الدليل ومنه ما يكثر فيكون هو الدليل أحد التي لا تكون إلا في النفي هي التي تكون لأتم العلم على الجملةح

والتفصيل نحو ما في الدار أحد فهي بمعنى ما في الدار واحد فقط ولا اثنان فقط ولا أكثر من ذلك ولا أقل فمثل هذا لا يقع في الإيجاب ؛

فأما أحد التي تقع في الإيجاب فبمعنى واحد نحو قل هو الله أحد أي واحد فهذه تجوز في الإيجاب؛

والنفي الذي تصح به فائدة الكلام هو الجملة نحو زيد قائم ويذهب عمرو لأنه الذي يدل على القطع بأحد الجائزين وما عدا الجملة لا تصح به فائدة لأنه لا يدل على القطع بأحد الجائزين ؛

وإذا جاء المفرد في الكلام من باب المحذوف نحو إياك إياك أي أحذر؛
الكلام الذي لا يجوز هو الجاري على أصل غير صحيح والكلام الذي يجوز هو الجاري على أصل صحيح ؛
الفعل الذي يجوز أن يلغي هو الذي يدخل على الجملة نحو ظننت وأخواتها؛ أحد الذي يصلح أن يعمل فيه فعل وأي هو المبهم الذي يصلح الفعل فيه لكل واحد من الشيئين ولا يجوز فيما يصلح إلا للواحد بعينيه كقولك: أيكما عور عين أحدكما ولا يجوز أيكما عض أنفه أحدكما ولكن عض أنفه الآخر لأن أحدا مبهم فإذا خرج عن الإبهام لم يجز؛
الأفعال التي لا يقتصر فيها على أحد المفعولين هي التي يكون الثاني منها خبرا عن الأول لأن متعلق الفعل ما دلت عليه الجملة وهو الذي فيه الفائدة نحو علمت وأخواتها ؛
البدل الذي بالمعنى مشتمل عليه هو الذي الكلام الأول فيه يدل على أن متعلق العامل غير المذكور كقولك: سرق زيد ثوبه ف سرق زيد يدل على أنه سرق ملك زيد فوقع البدل على هذا ؛
الحروف التي لا تدخل إلا على الاسم هي التي معناها في الاسم كحروف الإضافة والألف واللام التي للمعرفة ؛
الحروف التي لا تدخل إلا على الفعل هي التي معناها في الفعل كحروف الاستقبال وحروف الأمر والنهي وحروف الجزاء؛
الحروف المشتركة بين الاسم والفعل هي التي تدخل على الجملة وتطلب ما فيه الفائدة كحروف النفي وحروف الاستفهام؛
حروف التعدية هي التي تسلط العامل على ما بعدها حتى يتعلق بها كحرف الاستثناء في الإيجاب وحروف الجر؛
الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كالذي؛الاسم المتمكن هو الذي تخلص فيه الاسمية بأنه لا يشبه الحرف؛
الحروف التي بها صدر الكلام هي التي تدخل على الجملة قاطعة لها عما قبلها كلام الابتداء وحروف الاستفهام وما للنفي؛
الصفة التي تعمل في السببي خاصة هي المشبهة والجارية من جهة إنها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكر كالجارية؛
التأنيث الحقيقي هو الذي له فرج الأنثى والتأنيث اللفظي ما عدا الحقيقي؛

الإضافة الحقيقية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى عليها والإضافة اللفظية ما كان اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال الذي يدل عليه الفعل في عينه المصدر والذي يدل عليه في الجملة هو متعلقة ما عدا المصدر؛
الفعل الحقيقي هو الذي يدل على مصدر حادث والفعل اللفظي هو الذي لا يدل مصدره على حادث نحو كان وأخواتها؛ المحذوف فيما جرى كالمثل هو الذي لا يجوز أن يظهر لأن الأمثال لا تغير نحو هذا ولا زعما لك ومن أنت وزيدا؛
المحذوف الذي ما قبله من الكلام هو الذي يدل عليه دلالة تضمين كقول الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (135) سورة البقرة ، قل بل ملة إبراهيم حنيفا وقوله لأن تكونوا هودا أو نصارى يدل على أن اعتنقوا اليهودية أو النصرانية فأما أزيدا مررت به فيدل عليه ما بعده كأنه قال أجزت زيدا أمررت به؛
العامل الذي يعمل في لفظ المعطوف ولا يعمل في لفظ المعطوف هو الذي يختص الأول بالمانع نحو زيد نعم الرجل ولا قريبا من ذلك لا يعمل في لفظ الجملة لأن المعنى الذي تدل عليه الجملة غير مذكور ولا يعمل العامل إلا في مذكور نحو قولك مررت بزيد وعمرا لأن الباء عاملة ولا يعمل عاملان في معمول واحد وكقولك: ضربت هؤلاء وزيدا لأن هؤلاء مبني؛ المعنى الذي لا توصف به المعرفة إلا أن تخرج إلى طريقة المفرد هو معنى الجملة إذا صار صلة والذي يصلح أن توصف به المعرفة هو الذي ألقي خارجا؛ المعرفة التي تبنى على الفعل فاعلا أو مفعولا ولا يوصف به هو الذي على طريقة الجنس ناقص التمكن بالبناء والاشتراك نحو من وما وليس كذلك الذي لأنه ليس مشتركا ولا أي لأنه معرب؛
السؤال طلب الجواب بأداته في الكلام؛
الجواب المطابق للسؤال ذكر ما اقتضاه السؤال من غير زيادة ولا نقصان سؤال الحجرة طلب لقسم من عدة محصورة وهو على وجهين أحدهما طلب جزء من السؤال كقولك: أزيدا في الدار أم عمرو؟ والآخر طلب أو دلالة الخلف من المحذوف دلالة شيء يقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال يقتضي معنى رائي الهلال كأنه

ناطق به وتوقع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال الهلال يقتضي هذا الهلال والفعل للشاهد من نحو القرب والاعطاء إذا قال قائل وزيدا يقتضي اضرب زيدا أو أعط زيدا فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام ؛

فأما دلالة الكلام على المحذوف فدلالة تضمين تقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر وهي ثلاثة أقسام: متقدم أو متأخر أو دلالة الكلام الذي حذف منه نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى يدل على أن المعنى اتبعوا اليهودية أو النصرانية وقوله جل ثناؤه: ﴿فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ } (24) سورة القمر؛ يدل على أن المعنى اتبعوا بشرا وقولك: أزيدا مررت به؟ يدل على معنى أجزت زيدا أو لقيت زيدا ؛ وأما أخذته بدرهم فصاعدا فأنه يدل على معنى فذهب الدرهم صاعدا فهذا لكثرة المصاحبة دل ما ألقى على ما ألقى؛الصفة التي تجري على الأول وهي للثاني في المعنى هي الصفة القوية في العمل نحو مررت برجل حسن أبوه فأما الصفة الضعيفة فلا يجوز فيها ذلك نحو مررت برجل خير منه أبوه؛

والصفة التي تجري على الأول وهي للثاني في اللفظ وللأول في المعنى وهي الصفة الضعيفة نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد وما من أيام أحب فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة؛

الصفة القوية هي المشبهة باسم الفاعل بالتصرف في التثنية والجمع والتأنيث والتذكير؛ الإضافة اللفظية هي التي يكون اللفظ على الإضافة والمعنى على الانفصال نحو مررت برجل ضارب زيد والمعنى ضارب زيدا ورأيت رجلا حسن الوجه بمعنى حسنا وجهه؛ والإضافة الحقيقية هي التي يكون اللفظ على الإضافة والمعنى عليها نحو غلام زيد وصاحب الدار؛

الظرف الذي يجوز رفعه هو الظرف المتمكن بإجرائه على أصله والذي لا يتمكن هو الظرف الخارج عن أصله بتضمينه ما ليس له في أصله فالأول نحو زيد خلفك والثاني أتيته صباحا لا يرفع لأنه تضمن صباح يومك خاصة؛

الاسم التام هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه نحو رجل وفرس وزيد وعمرو؛ الاسم الناقص هو الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو الذي ومن ما؛

حروف المد واللين هي التي تكون منها الحركات ويمكن مد الصوت بها وهي الياء والواو والألف؛
حروف العلة هي التي تتغير بقلب بعضها إلى بعض بالعلل المطردة وهي الهمزة وحروف المد واللين؛
حروف الأعراب هو المتغير بالإعراب وتكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع ؛ المفعول الذي يصل إليه الفعل هو الذي يتغير بالفعل نحو كسرت القلم وقطعت الحبل؛ والمفعول الذي لا يصل إليه الفعل هو المختص به من غير وصول إليه نحو عرفت زيدا وحمدت أمرا؛
العلة القياسية التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام،
وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام؛
وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة؛
العلة الحكمية هي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل لأنه أول للأول وذلك تشاكل حسن ولأنه أحق بالحركة القوية لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها فتسمع والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول لأنه واحد والمفعولات كثيرة ؛
العلة الضرورية هي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل؛العلة الوضعية يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكنا؛
العلة الصحيحة هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة
العلة الفاسدة هي التي بخلاف هذه الصفة؛ المعلول هو المتغير بالعلة؛
القياس الصحيح الجمع بين شيئين مما يوجب اجتماعهما في الحكم كالجمع بين الاسم والفعل في الرفع بعامل الرفع.

تم مسك بعون الله هذه الرسالة يوم السبت 22 جمادى الثانية 1426 الموافق 16/07/05
الفقير إلى عفو ربه: ميلود بن عبد الرحمن
نسأل من انتفع بهذه الرسالة دعوة بظهر الغيب لي وللمسلمين

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وأصحابه الطيبين الطاهرين.